العرب
السبت 2021/09/18
السنة 44 العدد 12183

محاولات إيرانية مستميتة للتحايل على الحظر من بوابة العملات المشفرة

التوسع في تعدين البتكوين يضع طهران أمام عقوبات أميركية أشد

تعكس الدعوات العلنية في إيران إلى التوسع في استخدام العملات المشفرة في التعاملات المالية، المحاولات المستميتة للتحايل على الحظر الأميركي وتكشف مدى التداعيات القاسية للعقوبات، التي ضيقت هوامش قدرة طهران على الخروج من كبواتها الاقتصادية، رغم مكابرة الطاقم الجديد للسلطة بأن الوضع على أحسن ما يرام مع زيادة تحصيل الإيرادات من صادرات النفط.

مغامرة غير محسوبة العواقب لإنقاذ الاقتصاد

طهران – ينظر محللون اقتصاديون بعين الشك في إمكانية تبني حكومة الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي فكرة التعويل بشكل أكبر على العملات المشفرة في التعاملات المالية، كونها تنتهك نظام الدعم الحكومي للكهرباء، وذلك رغم أنها إحدى الأدوات للالتفاف على العقوبات الأميركية.

ورغم اعتراف طهران رسميا باستخراج العملات المشفرة كصناعة خلال السنوات الأخيرة، لتتيح لها الكهرباء بأسعار رخيصة وتُلزم مستخرجيها ببيعها إلى البنك المركزي، إلا أن الخطوة قد تصطدم بعراقيل أخرى في طريق تحقيق الهدف وقد تدمر النظام المالي للبلد المحاصر بالأزمات.

وأثار مقترح غلام رضا مرحبا، المتحدث باسم لجنة الشؤون الاقتصادية بالبرلمان الإيراني، استخدام العملات المشفرّة "للالتفاف على المشاكل المرتبطة بالعقوبات" الدولية المفروضة على طهران الكثير من التساؤلات، بعد أن أكد في حديث نادر مع أحد المسؤولين عن هذه القضية أنه "لا يمكن أن نبقى لا مبالين تجاه ظاهرة" العملات المشفرة.

ميشال روك

قرابة عُشر عمليات التعدين العالمية للبتكوين ينفذ في إيران

ونسبت وكالة أنباء "إيسنا" الإيرانية إلى مرحبا قوله، خلال مناقشة البرلمان لتقرير يحدد حجم سوق العملات المشفرة في إيران وأفضل السبل لاستخدام هذه التقنية في وقت متأخر الأربعاء الماضي، إن "تحويل الأموال بواسطة العملات المشفرة يمكن أن يكون وسيلة للالتفاف على العقوبات وتخفيف آثارها" على الاقتصاد.

ولفت مرحبا إلى أن "الإدارة الجيدة للعملات المشفرّة يمكن أن توفر فرصا للاقتصاد" الإيراني، الذي يعاني من مشاكل في تضخم الأسعار والبطالة وتدهور متسارع في القدرة الشرائية للمواطنين، منذ أن فرضت الإدارة الأميركية السابقة سلسلة عقوبات طالت قطاعها النفطي والتحويلات المالية.

ووفق ما أشار إليه التقرير، فإنه يتم التداول بنحو 700 عملة بتكوين في إيران يوميا، كما يتم تعدين 19.5 ألف بتكوين سنويا في مقابل 324 ألفا حول العالم.

وقبل أن تشرع إيران في تعدين البتكوين وسائر العملات المشفرّة في 2018، كانت الأجهزة الأمنية تشن حملات مداهمة بشكل دوري على مقرّات لتعدين العملات المشفرة.

ولكن في شهر مايو الماضي، أعلن الرئيس السابق حسن روحاني حظر التعدين أربعة أشهر، بعدما تسببت هذه العمليات في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء البلاد.

وحمّل المسؤولون الإيرانيون الممارسين لعمليات التعدين بطرق غير مشروعة مسؤولية الاستهلاك الكبير للكهرباء.

ويتطلب إنشاء أو تعدين البتكوين والعملات المشفرة الأخرى والتربح منها كمبيوترات قادرة على حل معادلات رياضية معقدة، مما يؤدي إلى استهلاك كبير للكهرباء يعادل أحيانا ما تستهلكه دول بأكملها.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى المستشار والخبير في العملات المشفرة ميشال روك قوله إن "من 5 إلى 10 في المئة من عمليات التعدين العالمية للبتكوين تنفذ في إيران".

وبينما يترقب العالم مصير محادثات فيينا المتعلقة بإعادة العمل بالاتفاق النووي على قاعدة شروط جديدة، أظهر تقرير لشركة إليبتيك لتحليلات سلسلة الكتل نشرته قبل عدة أسابيع، أن إيران تستمر في الالتفاف على العقوبات عبر استخدام العملات المشفرة في بيع الخام.

وخلصت الدراسة التي أعدتها مجموعة من المختصين في إليبتيك إلى أن 4.5 في المئة من إجمالي استخراج عملة بتكوين تجري في إيران، مما يدر على البلد الملايين من الدولارات في شكل عملات مشفرة يمكن استخدامها لتمويل الواردات.

وتؤكد العديد من المؤشرات أن إيران تبيع احتياطاتها من الطاقة في الأسواق العالمية، مستخدمة عملية تعدين بتكوين للالتفاف حول العقوبات التجارية.

وتفيد الأرقام بأن إنتاج إيران من بتكوين يعادل إيرادات بنحو مليار دولار سنويا، عند مستويات الاستخراج الحالية.

وفي الوقت الذي يصعب فيه تحديد الأرقام بدقة، فإن إليبتيك تقدر بالاستناد إلى بيانات من مستخرجي بتكوين جمعها مركز كمبريدج للتمويل البديل حتى أبريل العام الماضي، وبيانات من شركة توليد الكهرباء التي تسيطر عليها الحكومة الإيرانية في بناير الماضي، بأن ما يصل إلى 600 ميغاواط من الكهرباء يستخدمها مستخرجو العملات المشفرة.

وجذبت الكهرباء الرخيصة المزيد من المستخرجين، وبخاصة من الصين، إلى إيران. وتسمح طهران بالعملات المشفرة المستخرجة في إيران لتمويل واردات السلع المرخص بها.

وتدرك إيران أن استخراج بتكوين ينطوي على فرصة جذابة لاقتصاد يرزح تحت نير العقوبات ويعاني من نقص في السيولة النقدية، مع فائض من النفط والغاز الطبيعي.

وتتطلب الكهرباء التي يستخدمها مستخرجو العملات المشفرة في إيران نحو 10 ملايين برميل من الخام سنويا لتوليدها، أي حوالي 4 في المئة من إجمالي صادرات إيران النفطية.

وتشير تقارير محلية إلى أن المركزي الإيراني لا يزال يحظر تداول بتكوين والعملات المشفرة الأخرى المستخرجة في الخارج، لكن العملات متاحة على نطاق واسع في السوق السوداء داخل البلاد.

وترافق الجدل حول العملات المشفرة مع تأكيد مصادر تجارية ومسؤولين أن صادرات المشتقات النفطية الإيرانية ازدهرت في السنوات الماضية رغم العقوبات الأميركية الصارمة، وهو ما يتيح لطهران زيادة مبيعاتها بسرعة في آسيا وأوروبا إذا رفعت واشنطن العقوبات.

وأظهرت أرقام وزارة النفط والبنك المركزي أن إيران صدرت مواد بتروكيمياوية ومنتجات بترولية بقيمة 20 مليار دولار خلال العام الماضي، أي ضعف قيمة صادراتها من الخام. وقالت الحكومة في أبريل إن هذه الصادرات كانت المصدر الرئيسي لإيراداتها.

تطبيق ذكي يزيد زخم صناعة تدوير النفايات في مصر

دفعت التحديات البيئية الحكومة المصرية إلى إطلاق أول منصة ذكية لدعم مشروعها الطموح والمتعلق بتدوير المخلفات وخاصة الإلكترونية منها، في إطار سعيها الدؤوب طيلة السنوات القليلة الماضية لاعتماد نموذج الاقتصاد الدائري والتخلص من الأطنان من النفايات بهدف تحقيق مستويات نمو بشكل مستدام تساعدها على تقليص النفقات في ميزانيتها.

القاهرة – أضفت مصر على خطط تدوير المخلفات التي أصبحت ضمن دائرة اهتماماتها في الأعوام الماضية المزيد من الزخم حينما دعمت طموحاتها في هذا المجال بإطلاق أول تطبيق إلكتروني يدعم سلاسل التوريد لهذه الصناعة الواعدة، وكذلك تقليل الأثر البيئي جراء تلك النفايات.

وحظيت خطوة وزارة البيئة إطلاق منصة "إي – تدوير" لتدوير المخلفات الإلكترونية والكهربائية والتخلص منها بشكل آمن بما يحافظ على البيئة وصحة المواطنين بالكثير من الاهتمام خاصة من الأوساط التي تعمل في هذا القطاع.

وتستهدف الوزارة في المرحلة الأولى من هذه المنصة تجميع المخلفات الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات والتليفونات والكاميرات القديمة التي توقف المواطنون عن استخدامها، وفي المرحلة الثانية المخلفات الكهربائية مثل أجهزة التلفزيون والمكيفات.

ويؤكد طارق العربي مدير مشروع إدارة المخلفات الطبية والإلكترونية بوزارة البيئة أن القطاع غير الرسمي عندما يحصل على المخلفات الإلكترونية يقوم بحرقها للحصول على النحاس والزئبق الموجود فيها وهو أمر ملوث للبيئة بشكل مريع ويسبب أيضا مرض السرطان.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى العربي قوله إن "النفايات الإلكترونية شديدة الخطورة وحرقها تنتج عنه ملوثات عضوية ثابتة تستمر في البيئة لسنين طويلة وتدخل في السلسلة الغذائية ما يدمر صحة الإنسان".

وأوضح أن الهدف من إصدار هذه المنصة التي تاتي ضمن الحملة الحكومية لتدوير النفايات الإلكترونية هو أن تصل هذه المخلفات إلى القطاع الذي يستطيع أن يتعامل معها بشكل صحيح ويتخلص منها بشكل آمن.

ويعتبر التطبيق نظاما تجميعيا للمخلفات الإلكترونية من الأفراد حيث يستطيع أي شخص تحميل التطبيق وإرسال صورة الجهاز الذي يريد التخلص منه ويوجد في التطبيق شركات كبيرة مثل فودافون ورأية ستحصل على الجهاز.

وبحسب إحصائيات وزارة البيئة، تبلغ كمية المخلفات الإلكترونية المنتجة في مصر سنويا نحو 88 ألف طن، ويتصدر قطاعا المنازل والمنشآت الحكومية قائمة مصادر المخلفات الإلكترونية في البلاد.

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن تطوير أساليب الاستفادة من النفايات في مصر يمكن أن يوفر ما يصل إلى 3.4 مليار دولار سنويا ومئات الآلاف من فرص العمل، إضافة إلى توفير الكثير من المواد الأولية التي يمكن تصنيعها مجددا بدل استيرادها من الخارج.

ولتحفيز المواطنين على استخدام منصة "إي – تدوير" للتخلص من المخلفات الإلكترونية، تقدم هذه الشركات قسائم شراء لمستخدمي التطبيق للحصول على منتجاتها بشكل مخفض كما يقول ذلك العربي الذي أشار إلى أن منافذ هذه الشركات على مستوى البلاد تستقبل هذه المخلفات.

وإلى جانب التطبيق، قامت وزارة البيئة بدعم مصانع إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية. وقال العربي "كان يوجد في مصر مصنع واحد فقط لكننا ذهبنا إلى القطاع غير الرسمي الذي يعمل في السوق وقمنا بتحويله إلى قطاع رسمي وقدمنا له كل الدعم بحيث يكون مرخصا ويطبق أفضل الممارسات البيئية والتكنولوجيات المتاحة".

وتابع "أصبح بالفعل لدينا حاليا 7 مصانع مرخصة، إلى جانب 5 مصانع في طريقها للحصول على الرخصة وذلك بهدف إنشاء وحدات على أعلى مستوى لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية في كل المحافظات". وأكد أن التطبيق وجد تفاعلا جيدا حتى الآن.

وجاءت فكرة التطبيق عن طريق كريم دبوس وهو أحد رواد الأعمال المصريين، حيث عرض مشروعه على وزارة البيئة التي اتفقت مع عدد من الرعاة لتنفيذه.

وقال دبوس مؤسس التطبيق إن "ما يميز هذا التطبيق أنه يمكننا من التخلص من الأجهزة القديمة في أماكن محددة بطريقة آمنة بالاتفاق مع شركائنا على أن يأخذ مستخدم التطبيق قسائم مالية متاحة لمدة شهرين لشراء منتجات أخرى يريدها".

طارق العربي

الهدف من المنصة هو معالجة أكبر ما يمكن من المخلفات

وأوضح أن أهمية التطبيق ترجع إلى أن مصر من أكبر الدول المنتجة للمخلفات الإلكترونية في أفريقيا ولا يوجد سبيل للتخلص من هذه المخلفات بطريقة علمية وحصرها وتسليمها للمصانع.

وقبل التطبيق، كان المصريون يتخلصون من هذه المخلفات ببيعها لتجار الأجهزة القديمة الذين يتجولون في الشوارع والمعروفين باسم "تجار الروبابيكيا" مقابل أسعار زهيدة للغاية وأحيانا مجانا.

وتابع دبوس "لقد قمنا بعمل نظام للشركات والهيئات للتخلص من المخلفات بالتعاون مع اتحاد الصناعات وبالطبع يوجد نظام للأفراد". واعتبر أن "التطبيق ناجح والتجربة مبشرة وأصبح هناك قبول شعبي لهذه الفكرة".

ووفقا لمؤسس التطبيق، فقد كانت الخطة التي تم الاتفاق عليها مع وزارة البيئة أن يتم الوصول إلى 100 ألف مستخدم خلال خمس سنوات، ولكن تم تخطي هذا الرقم "في وقت سريع جدا إذ بلغ عدد الذين حملوا التطبيق حتى الآن 120 ألف شخص وتم جمع حوالي عشرة أطنان من المخلفات الإلكترونية".

ومن بين الذين استخدموا التطبيق رامي عبدالله (31 عاما) ويعمل في أحد المطاعم السياحية. وقال "كنت دائما أعطي المخلفات إلى تاجر الروبابيكيا لكن عرفت من خلال برنامج تلفزيوني أن هناك تطبيقا خاصا للمخلفات الإلكترونية فقمت بتحميله على الهاتف واستخدامه".

التفتيش عن منابع الاستثمار المستدامة

رينو تعيد هيكلة عملياتها بشطب ألفي وظيفة بحلول 2024

باريس – كشفت شركة رينو الفرنسية لتصنيع السيارات أنها تعتزم شطب ألفي وظيفة إضافية مع اتجاهها لتصنيع تسعة طرازات جديدة في فرنسا، في الوقت الذي تسعى فيه لإعادة هيكلة عملياتها في البلاد والاتجاه نحو تصنيع السيارات الكهربائية.

وذكرت الشركة في بيان أنها تجري حاليا محادثات مع النقابات الفرنسية للاستغناء عن 1600 وظيفة في قطاع الهندسة، فضلا عن 400 وظيفة مساعدة، خلال الفترة ما بين عامي 2022 و2024.

وأشارت إلى أنها ستقوم خلال نفس الفترة بتوظيف 2500 شخص في مجالات من بينها علوم البيانات وكيمياء البطاريات.

وكانت الشركة الفرنسية قد أعلنت العام الماضي اعتزامها شطب نحو 14.6 ألف وظيفة في مختلف أنحاء العالم، من بينها 4600 في فرنسا بعد تراجع نشاطها بسبب الأزمة الصحية وفقدان الرقائق الإلكترونية من الأسواق.

وتخطط رينو وهي أحد أضلاع الثلاثة في تحالف يضم نيسان وميتسوبيشي، لتصنيع تسع سيارات جديدة في فرنسا بحلول عام 2025، وسوف تكون معظمها سيارات كهربائية، وسوف يتم إنتاجها في مصنع بشمال البلاد.

ومن بين هذه السيارات الطرازات ميغان الجديدة ورينو 5 وكانغو، فضلا عن سيارة أخرى رياضية متعددة الاستخدامات لم تكشف الشركة عن تفاصيلها.

وفي حين أن رينو عادت إلى تحقيق أرباح خلال النصف الأول من العام الجاري، بعدما تكبدت خسائر قياسية العام الماضي، إلا أن أزمة نقص أشباه الموصلات عرقلت الإنتاج في الشهور الأخيرة، وتسببت في إغلاق بعض مصانع الشركة.

ونجحت الشركة في التعافي من أزمة الجائحة مثل عدد من منافسيها الأوروبيين وفي مقدمتهم فولكسفاغن وستيلانتيس في ضوء اعتمادها على السوق الأوروبية، التي استعادت إنعاشها على مهل أكثر من الصين أو الولايات المتحدة.

ومع ذلك، تعاني معظم الشركات الكبرى لصناعة السيارات من تراجع حاد في المبيعات في الأسواق الرئيسية، يتفاقم يوما بعد يوم بسبب حروب الرسوم التجارية بين الولايات المتحدة وكل من الصين والاتحاد الأوروبي واليابان والمكسيك، فضلا عن تقلص إمدادات أشباه الموصلات.

وفي يونيو 2019 انهارت محادثات اندماج فيات كرايسلر مع رينو بسبب هواجس الحكومة الفرنسية التي تملك حصة في الشركة الفرنسية، من أن يؤدي ذلك إلى تقليص الوظائف في وقت تغرق فيه شركات السيارات في أزمات وتحديات كبيرة تفاقم تراجع المبيعات.

وكان الهدف من الخطوة آنذاك هو إنشاء أكبر شركة لصناعة السيارات بحلول 2022 عندما أعلنت رينو ونيسان موتور وميتسوبيشي خططها الاستراتيجية في سبتمبر 2017.

وفرضت التحديات التي تواجه هذا التحالف وضع خطة بديلة العام الماضي لإعادة هيكلة المجموعة بشكل جذري بعد أن عانت من ويلات فضيحة رئيس مجلس إدارتها السابق كارلوس غصن وعمقتها أزمة كورونا.

وتشمل الخطوة شطب خمسة آلاف وظيفة في السنوات الثلاث المقبلة في مسعى لتوفير ملياري يورو من التكاليف.